مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية و الاجتماعية

المجلد (11) العدد (02) السنة (2024)
الصفحة 512-529

أثر القراءات القرآنية في التعليلات النحوية بين ابن يعيش وابن الحاجب

The effect of Qur'anicreadings on grammatical explanationsbetween Ibn Ya'ish and Ibn al-Hajib

د. جلالي علي[1]، د.مصابيح العربي[2]

[1]جامعة أحمد زبانة-غليزان

djellaliali009@gmail.com

[2]جامعة ابن خلدون-تيارت

larbi.Messabih@univ-tiaret.dz

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2024/04/04
تاريخ القبول:2024/06/30

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

الملخص: إنّ الدراسات القرآنية ولا سيما القراءات منها التي تعاورها النّحاة كانت مادة من مواد الدّرس النّحوي عند الأوائل والمتأخّرين وكان لها الفضل الكبير في تقعيد اللّغة وضبطها،فمنهذا المنظور ارتأينا أن نقف على أثر القراءات القرآنية في التّعليلات النّحوية بين النّحويين ابن يعيش وابن الحاجب، ومدى تفاوت نظرتهماحولها واختلاف آرائهما في رفضها وقبولها ، فمن خلال هذا الجدل القائم بينهما نطرح التساؤل الآتي : **هل القراءات القرآنية كان له االأثر في ليأعناق القواعد النّحوية أما لنحو العربي وجّه القراءات القرآنية؟ما مدى إلمام كل ابن يعيش وابن الحاجب بالضّوابط العلمية في تخريجاتهما النحوية؟**

الكلمات المفتاحية: القراءات، القاعدة النحوية، ابن يعيش، ابن الحاجب.

ABSTRACT

Qur'anic studies, especially the readings that grammarians consulted, were one of the subjects of grammatical study among the early and late scholars, and had great merit in complicating and controlling the language. From this perspective, we decided to look at the impact of the Qur'anic readings on grammatical explanations between the grammarians IbnYa'ish and Ibn al-ajib, and the extent of the discrepancy. Their outlook on it and their different opinions in rejecting and accepting it. Through this debate existing between them, we pose the following question: Did the Qur'anic readings have an impact on bending the necks of grammatical rules, or did Arabic grammar guide the Qur'anic readings? To what extent is IbnYa'ish and Ibn al-Hajib familiar with the scientific controls in their grammatical interpretations?

Keywords:readings, grammatical rule, IbnYa'ish, Ibn al-Hajib.

1. مقدمة:

أنزلاللهالقرآنبلسانعربيمبينووعدبحفظه،قالاللهتعالى :﴿إِنَّا نَحۡنُنَزَّلۡنَاٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥلَحَٰفِظُونَ﴾(الحجر،09)،فقدوصلإلينامتواترامنالصّحابةالكرامالأوّلين،وعنهمأخذالتّابعونوسيظللمحفوظاإليومالدّين،ونزل علىالعرب بسبعةأحرفتخفيفاعليهمواحتراماالعاداتهمالنّطقيةلاختلافلهجاتهموتعددلغاتهم،وتنوعألسنتهم .

فتلقّوهعنالنّبيصلىاللهعليهوسلّم،فحفظوهفيقلوبهم،ورَعوْهفيصدورهمعلىاختلافقراءاتهورواياته،وإن كان هذاالاختلافهو اختلاف تنوّع لاتّضاد،فاختلافالقراءاتالقرآنيةيساهمفيتعددالمعانيواتّساعهاوتكاملهاالدّلالي،والقراءاتوهي مجتمعة من دون أيّ تضاد بين جزئياتها تشكلذلكالكتابالعظيمالذييستمدمنهالمسلمكلّحركاتهوسكناتهاتّجاهربّه.

2. القرآن والقراءات:

اختلفت آراء العلماء حول حقيقة القرآن والقراءات، فهناك من ذهب إلى أنّهما حقيقتان متغايرتان وهناك من خالف هذا الرّأي قائلا: بأنّ القراءات والقرآن هما حقيقتان بمعنى واحد.

وقبل التّطرق لهذا الاختلاف نعرّج على المفاهيم المتعلّقة بجزئيات هذا الموضوع، كالقراءات لغة واصطلاحا وكذا القرآن والعلاقة بينهما.

1.2القرآن:

لغة:

هو مشتق من القراءة، والجذر الثلاثي للكلمة هو (قرأ)، وتقول: قرأ، يقرأ، قرءا، وقراءة، وقرآنا. وجاء في معجم العين للفراهيدي (ت170هـ): "... **فالقرآن مقروء، وأنا قارئ، ورجل قارئ عابد ناسك وفعله التّقرّي والقراءة. وتقول قرأت المرأة قرءا إذا رأت دما، وأقرأت إذا حاضت فهي قرئ. ولا يقال أقرأت إلّا للمرأة خاصّة، فأمّا النّاقة فإذا حملت قيل قرؤت قروءة، قال عمرو:**

ذراعي هيكل أدماء بكر هجان اللّون لم تقرؤ جنينا."(خليل بن أحمد الفراهيدي، 2003، ص369-370).

قال أبو إسحاق النّحوي في لسان العرب لابن منظور: " **يسمّى كلام الله تعالى الذي أنزل على نبيّه صلى الله عليه وسلّم، كتابا وقرآنا وفرقانا، ومعنى القرآن معنى الجمع، وسمّي قرآنا لأنّه يجمع السور فيضمّها...**"(**ابن منظور، د ت، ص128**).

اصطلاحا:

قد كثرت التّعاريف الاصطلاحية للقرآن الكريم في المصنّفات العربية إلّا أنّ تعريف الزرقاني كان جامعا شاملا، إذ يقول: "**هو كلام الله تعالى المعجز المنزّل بواسطة جبريل عليه السّلام على محمد صلى الله عليه وسلّم**

المحفوظ في الصّدور المكتوب في المصاحف المنقول بالتّواتر المتعبّد بتلاوته المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة النّاس."(محمد عبد العظيم الزرقاوي، 1409هـ، ص17).

2.2 القراءات:

لغة: جمع قراءة والقراءة في اللّغة، مشتقة من مادة (ق ر أ)، وهي مصدر للفعل قرأ، يقال: قرأ يقرأ، قرآنا، وقراءة، فكل منهما مصدر الفعل، وهو على وزن (فِعالة)(**نبيل بن محمد إبراهيم، 2000، ص26**)، وجاء في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ): **"يقال قرأ، يقرأ، قراءة، وقرأت الشّيء قرآنا جمعته وضممت بعضه إلى بعض ومنه قولهم: ما قرأَت هذه النّاقة سلى قط، وما قرأَت جنينا قط، أي لـم يظطم رحمها على ولد. وقرأت القرآن: لفظت به مجموعا أي ألقيته."(ابن منظور، د ت، ص3563)**.

وعليه من خلال التّعريفات اللّغوية للقرآن والقراءات فإنّ القرآن والقراءة مصدران لفعل واحد فتعريف أيّ منهما شامل للآخر.

اصطلاحا:

من النّاحية الاصطلاحية فإنّ القراءات هي ألفاظ الوحي التي تَثبَّت تنوعها واختلافها لأسباب فنّدها العلماء كالتسهيل والتيسير على الأمّة، وحديث السّبعة وما إلى ذلك من التّعليلات، يقول الزّركشي (ت 794هـ) في هذا الصدد: **"واعلم أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمد صلى الله عليه وسلّم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتثقيل."(الزركشي، 1957، ص318).**

وعودة للإشكال الذي طرح سالفا في قضية الاختلاف بين القرآن والقراءات نذكر بعض الآراء للعلماء الذين فصلوا في هذا الأمر:

ذهب الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن إلى أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، بحيث قال:**"واعلم أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمد صلى الله عليه وسلّم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتثقيل."(الصدر نفسه، ص318).**

والملاحظ من قول الزركشي أنّه فصل بين القرآن والقراءات تنزيها لكتاب الله عزّ وجل وخاصّة في دخول القراءات الشاذّة تحت عنوان القراءات القرآنية كما سيأتي التّفصيل في ذلك.

وقد عقّب مختار بن جلول على قول الزّركشي بقوله: **"والملفت للانتباه في هذا التعريف، هو محاولة شيخنا صاحب البرهان للفصل بين القرآن والقراءات ولا شك من أن تعريفه هذا محاولة منه إثبات نزاهة كتاب الله**

تعالى من التحريف والزّيف، ولكن بما أنّه خلص في النّهاية إلى أنّ القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف الواردة في حديث السّبعة وبهذا يكون مقرّا لكون الذّات الإلهية مصدريتها، فلما هذا الفيصل بينهما؟"(مختار بن جلّول، 2009–2010، ص4).

وهناك من خالف هذا الرّأي تماما وذهب إلى أنّ القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، وذلك على لسان بعض العلماء المحدثين(أحمد بن محمد البنّا، 1987، ص69). وذلك استنادا إلى أنّ القرآن والقراءات مصدران لفعل واحد وهو (قرأ).

كما عقّب محمد محيسن على قول الزّركشي مؤيّدا الرّأي القائل بأنّ القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، فقال: **"ولكنّني أرى أنّ الزركشي مع جلالة قدره، قد جانبه الصّواب في ذلك وأرى أنّ كلا من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، يتّضح ذلك بجلاء من تعريف كل منهما ومن الأحاديث الصّحيحة الواردة في نزول القراءات."**(محمد سالم محيسن، 1984، ص10).

بين التّغاير والاتّحاد بين القرآن والقراءات ذكر أحمد بن محمد البناني في هامش كتابه:

1–أنّ القراءات على اختلاف أقسامها لا تشمل كلمات القرآن الكريم كلّه، بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط، فكيف يقال بالاتحاد.

2–تعريف القراءات يشمل القراءات الصّحيحة التي يصحّ قراءة القرآن الكريم بها، كما يشمل القراءات الشّاذة التي أجمع العلماء على عدم صحة القراءة بها، فلو كان القرآن والقراءات شيئا واحدا لترتّب على ذلك دخول القراءات الشاذّة في القرآن الكريم وهو غير صحيح.(أحمد بن محمد البنّا، 1987، ص69).

وخلاصة قوله نجده لا يتبنّى رأيا واحدا من هذين الرأيين، بل يقف موقفا وسطا بينهما، فيقول: **"فالواقع أنّهما ليسا متغايرين تغايرا تاما، وليسا متحدين اتّحادا حقيقيا، بل بينهما ارتباطا وثيقا ارتباط الجزء بالكل. والله أعلم."(المصدر نفسه، ص69).**

3. علم القراءات:

إذا تحدّثنا على علم القراءات إلّا وتعلّق هذا العلم بكتاب الله عزّ وجل وتعلّق الأمر بالخيرية لصاحب هذا العلم وهذا ما جاء على لسان رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم {خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه}، فعلم القراءات أشرف العلوم وأطيبها، ومنزلته بين هذه العلوم في أعلى منزلة وهذا ما ذكره شهاب الدّين القسطلاني، فقال: **"... ومن ثم صار علم القراءات من أجَل العلوم النّافعات وإذا كان كلّ علم يشرف بشرف متعلّقه فلا جرم خصّ أهله الذين هم أهل الله وخاصّته بأنّهم المصطفون من بريته المجتبون من خليفته، وناهيك بهذا الشّرف الباذخ**

والمجد الرّاسخ، مع مالهم من الفضائل اللّاحقة والمنازل السّابقة، فمناقبهم أبدا تتلى، ومحاسنهم عل طول الأمر تجلى."(شعبان محمد إسماعيل، 2003، ص29).

وهذا ما دعا السّلف الصّالح إلى إفناء حياتهم في تعلّم القرآن وتعليمه طلبا للقرب من ربّهم ومرضاته تلاوة وتجويدا وتفسيرا، فأهل القرآن هم أهل الله وخاصّته.

وعلم القراءات علم يدور حول كلمات القرآن الكريم والتّحكم في كيفية أدائها واختلافها عن طريق السّماع والمشافهة، يقول ابن الجزري: **"القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها يعزو النّاقلة، والمقرئ العالم بها من رواها مشافهة فلو حفظ التيسير مثلا ليس له أن يقئ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلا، لأنّ في القراءات أشياء لا تحكم إلّا بالسّماع والمشافهة والقارئ المبتدئ من شرع في الإفراد إلى أن يفرد ثلاثا من القراءات والمنتهي من نقل من القراءات أكثرها وأشهرها."**(محمد بن محمد بن الجزري، 1400هـ، ص49).

4. شروط القراءات:

إنّ كثرة القرّاء في الأمصار واختلافهم واختلاف صفاتهم وقلّة الضّبط واتّساع الخرق في القراءات دفع العلماء لتبيين الحقّ فجمعوا الحروف والقراءات وميّزوا بين المشهور والشّاذ والصّحيح والفذ، ووضعوا شروطا لقبول القراءات، ومن الشّروط التي وضعها الإمام الجزريّ (ت 833هـ) هي: **"كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحّ سندها، هي القراءة الصّحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السّبعة التي نزل بها القرآن ووجب على النّاس قبولها سواء كانت عن الأئمة السّبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثّلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة... "(ابن الجزري، د ت، ص09).**

وذكر ابن الجزري هذه الشّروط في منظومته قائلا:(ابن الجزري، 2012، ص02):

فَكُلّ ما وافـق وجه نحو وكان للرّسم احتمالا يحوي

وصحّ إسنادا هو القرآنفهذه الثلاثة الأركان

وحيثما يختلّ ركن أثبت شذوذه، لو أنّه في السّبعة

فكن على نهج سبيل السّلف في مجمع عليه أو مختلف.

فصحة السند هو تواتر القرّاء عن النّبي صلى الله عليه وسلّم والمراد به التتابع، ومعنى ذلك أيضا رواه جماعة عن جماعة من الثّقات يمتنع تواطؤهم على الكذب.

موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا لأنّه الأصل المعتمد عليه وهو المرجع(أحمد العدوي، 2006/مج1، ص20) فأمّا الحكم على القراءة يكون مبنيا على أساس موافقة الرّسم العثماني كما يقول اين الجزري:

"ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتا في بعضها دون البعض."(لبن الجزري، دت/ج1، ص20)؛ أي كل قراءة خالفت الرّسم العثماني عند جمهور العلماء لا تعدّ متواترة عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم ولو بوجه.

موافقة القراءات وجها من وجوه العربية، وهي معهود العرب الذين بلغوا به درجات الفصاحة والبلاغة في أفانين التصرّف والنّظر.

وقد قال ابن الجزريّ معلّقا على جملة (ولو بوجه) في قوله: **"وقولنا في الضّابط ولو بوجه نريد به وجها من وجوه النّحو، سواء كان أفصح أم فصيحا مجمعا عليه، أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع وتلقّاه الأئمة بالإسناد الصحيح إذ هو الأصل الأعظم والرّكن الأقوَم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية..."(المصدر نفسه، ص10)**.

وليس المراد موافقة القراءة القرآنية اللّغة العربية وأن تكون هذه الأخيرة حكما على القرآن بالصّحة إنّما العكس هو الصّحيح، فالقرآن هو الحاكم والفيصل على اللغة وأقوال اللغويين، وهو أقوى الحجج في إثبات ما يثبتون ونفي ما ينفون.

وخلاصة القول هو أنّ القراءة الصّحيحة ما صحّ سنده ووافق العربية ولو بوجه من الوجوه ووافق الرّسم العثماني.

5. أنواع القراءات:

ذكر العلماء أنواعا متعددة للقراءات باعتبارات مختلفة، فمنهم من قسّم القراءات إلى متواترة وآحاد وشاذ حسب القراءات السّبعة المشهورة والثّلاثة المتممة للعشر ويُلحق بها القراءات الشّواذ، وقال القاضي جلال الدّين البلقاني: **"القراءة تنقسم إلى متواترة وآحاد وشاذ، فالمتواتر: القراءات السّبعة المشهورة والآحاد: قراءات الثّلاثة التي هي تمام العشرة، ويلحق بها قراءات الصّحابة، والشّاذة قراءات التّابعين كالأعمش ويحي بن وثاب وابن جبير ونحوهم."(السيوطي، دت/ج1، ص491)**.

إلّا أنّ صاحب الإتقان علّق على قول البلقاني بقوله أنّه فيه نظر(المصدر نفسه، ص 491) وأيّد السّيوطي قول ابن الجزريّ في ضبطه للشّروط الثلاثة في قبول القراءات ومتى اختلّ شرط من هذه الشّروط الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواء كانت عن السّبعة أم عمّن هو أكبر منهم(المصدر نفسه، ص491-492).

وتنقسم القراءات حسب السّيوطي إلى ستة أنواع هي:(المصدر نفسه، ص491).

- المتواتر.
- المشهور.
- الآحاد.
- الشّاذ.

- الموضوع.
- المدرَج.

1-**المتواتر**: التواتر أو التتابع، وقيل هو تتابع الأشياء وبينهما فترات وفجوات، وقال حميد بن ثور:

قرينة سبع إن تواترن مرة ضربن وصفة أرؤس وجنوب

والخبر المتواتر يحدّثه واحد عن واحد(ابن منظور، دت/ج5، ص275).

عرّفها السّيوطي فقال: "**وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منهاه وغالب القراءات كذلك.**"(**السيوطي، دت، ص502-503**).

فقد أكدّ السّيوطي في قوله على الاعتماد على الرّجال الثقات الأُمناء في نقل السّند.

2-**المشهورة**: ظهور الشّيء شُنعة حتّى يشهره النّاس، والشّهرة وضوح الأمر، قال:

أُحِبُّ هُبُوطَ الوَادِيْنِ وإنّني لمِشْتهِرٌ بالْوَادِيَيْنِ غَرِيبُ.

ورجل مشهور وشهير معروف المكان ومذكور(المصدر نفسه، دت/ج4، ص432).

فالشّهرة تدور حول معاني الوضوح والظّهور والمعرفة.

فقال السّيوطي أيضا: "**وهو ما صحّ سنده ولم يبلغ درجة التّواتر ووافق العربية والرّسم واشتهر عند القرّاء فلم يعدّوه من الغلط...** "(**المصدر نفسه، ص503**).

3-**الآحاد**: أحد من جدر (وح د)، ورجل واحد متقدم في البأس أو علم أو غير ذلك كأنّه لا مثل له فهو وحده لذلك قال أبو الخرّاش:

أقبلت لا يشتدّ شديّ واحد علج أحبّ مُسيّر الأقراب.

والوحيد بُنِيَ على الوحدة والانفراد عن الأصحاب(ابن منظور، دت/ج3، ص447-448)

فالآحاد تدور معانيه حول الوحدة والانفراد.

وهي القراءة التي صحّ سندها وخالفت رسم المصحف أو العربية أو كليهما، ولم تشتهر(نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، 2000، ص43).

4-**الشّاذة**: من شذّ مادّة (ش ذ ذ)، وقال الخليل: "**وشذّ الرجل من أصحابه أي انفرد عنهم. وكل شيء منفرد فهو شاذ وكلمة شاذّة، وشذاذ النّاس، متفرّقوهم، وكذلك شُذّان الحصى، قال: تترُك شذّان الحصى قنابلا.**"(الخليل بن أحمد الفراهيدي، د ت/ج6، ص215).

وهي كل قراءة لم يتواتر سندها سواء رويت بإسناد ضعيف أو إسناد صحيح منقطع ومثالها قراءة السّميفع في قوله تعالى: (فاليوم ننجيك ببدنك) فهو قرأها بالحاء على النحو التّالي: "ننحيك"، وقوله: "خلْفك" قرأها بفتح "اللاّم" على النّحو التّالي: "خلَفك"(أحمد العدوي، 2006/مج1، ص22).

وكما ورد في هامش الكتاب حول قوله (انقطاع السّند) وذلك أنّها لم تُروَ اعتمادا على أنّها نُسخت في العرضة الأخيرة، ولم تثبت في رسم المصحف الإمام(المصدر نفسه، ص22).

5-**الموضوعة**: مثاله الأحاديث الموضوعة في كتب السُّنّة، وهي القراءة التي نُسبت إلى قائلها من غير أصل؛ أي من غير سند مطلقا، أو هي المكذوبة المنسوبة إلى غير قائلها(نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، 2000، ص45).

6-**المُدرَجة**: الإدراج يعني الدُّخول والتّضمين، ومنه قولهم: أدرجت الشّيء في الشّيء؛ أي أدخلته فيه وضمّنته إيّاه، وأدرجه طواه وأدخله(ابن منظور، د ت/ج2، ص269).

وعرّفها السّيوطي بقوله: **"وهو ما زيد في القراءات على وجه التّفسير، كقراءة سعد بن أبي وقّاص (وله أخ أو أخت من أم) النساء: 12..."(السيوطي، دت/ج2، ص506)**.

فهذه أنواع القراءات التي ذكرها السّيوطي والتي كانت بمثابة الزّاد والمادة التي ارتكز عليها النّحاة في دراساتهم وتوجيهاتهم.

6.أصول التّقعيد عند ابن الحاجب وابن يعيش.

إنّ الدّارس لكتب النّحو العربي يقف أمام تنوّع واختلاف لأحكامه، ويعود هذا الاختلاف والتنوّع لأسباب عديدة، نذكر سببين رئيسيين هما:

-اختلاف مصادر السّماع المتَّبعة من كل نحوي.

-التعصّب للمذهب أو للشّيخ أو للقاعدة النّحوية.

وقد يعود أيضا إلى مدى فهم النّحوي لكلام سابقيه، أو مبنيا على اجتهاده النّحوي، فقد يرى أحدهم حكما يرقى إلى مرتبه الوجوب ويعدُّ عند الآخر ممتنعا.

ولعلّ ما سوف نقف عنده خير دليل في اختلاف الأحكام للتّأصيل للقواعد النّحوية ومدى تأثير القراءات القرآنية في هذا الأمر عند ابن الحاجب وعند ابن يعيش.

الآية الأولى: قال تعالى:﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾(يونس، 71).

1.6 الاختلاف بين المفعولية (شركاءَكم)

1.1.6 توجيه ابن الحاجب للآية الكريمة:

ذكر هذه الآية في موضوع واحد هو موضوع (المفعول معه). وقبل التطرق إلى توجيهات ابن الحاجب لهذه الآية ارتأينا أن نعرّج على المفاهيم النظرية المتعلقة بتعريف ابن الحاجب للمفعول معه، يقول: "**المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى، فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل: جئت وزيدٌ—وزيدًا، وإن لم يجز العطف تعيّن النّصب مثل: جئت وزيدًا، وإن كان الفعل معنى وجاز العطف تعيّن العطف مثل: ما لزيد وعمرو؟ وإلّا تعيّن النصب مثل: مالك وزيدًا وما شأنك وعمرًا؟ لأنّ المعنى ما تصنع؟**"(**ابن الحاجب، دت، ص24**)، والظّاهر من التعريف أنّ إعراب المفعول معه في المثال: جئت وزيدًا هو الأفضل لأنّ العطف على الضمير المتصل يقتضي في الغالب وجود فاصل بينه وبين المعطوف كما ورد في المثال: جئت أنا وزيدٌ—زيدًا.

ويقول عبد الرّاجحي في هذا الباب: "**سرت وزيدًا أو زيدٌ. الأفضل إعرابه مفعولا معه ويجوز أيضا إعرابه معطوفا، والأول أحسن وذلك لأنّ العطف على الضمير المتصل يقتضي في الغالب وجود فاصل بينه وبين المعطوف، وفي غير هذه الحالات يكون الإعراب على العطف أفضل.**"(**عبده الراجحي، 2000، ص245**).

أمّا استعمال المفعول معه بعد الاستفهام مثل: مالك وزيدًا؟، فهناك من يرى أنّ العامل في المفعول معه هو اسم الاستفهام، أمّ الرأي الغالب هو تقدير فعل في حمل الاستفهام ومثاله: ما تصنع وزيدًا؟(المصدر نفسه، ص245)

عودة لتوجيه الآية الكريمة من سورة يونس فيرى ابن الحاجب أنّ (شركاءَكم) في الآية هي مفعول معه على قراءة الجماعة باعتبار أنّه في المعنى مشترك بينه وبين فاعل (أجمعوا).(ابن الحاجب(ابن الحاجب، 2005/ج1، ص289) وذلك لاعتبارين:

أ-لو عطفت (شركاءَكم) على (أمرَكم) لقيل (أجمعوا أمرَكم وأجمعوا شركاءَكم)، وهذا ما ردّه ابن الحاجب قائلا: "**ولا يقال إلّا أجمعت أمري وجمعت شركائي.**"(**المصدر نفسه، ص289**).

ب-وقد رجّح قوله باعتبار (شركاءَكم) مفعول معه من خلال ما ثبت من قراءة يعقوب(أحمد بن محمد البنّا، 1987/ج2، ص117-118)، برفع (شركاؤكم) وذلك لاشتراك (شركاؤكم) مع فاعل (أجمعوا) وهو الواو، قائلا: "**إذا اجتمعت قراءتان لإحداهما تأويلان أحدهما موافق للقراءة الأخرى كان حمله على القراءة الموافقة للأخرى أوْلى لئلّا يؤدّي إلى اختلاف المعاني والأصل اتفاقهما، والله أعلم.**"(**ابن الحاجب، 2005/ج1، ص289**).

يظهر في تأويل القراءتين أنّ (شركاءَكم) تكون معطوفة على الضمير (الواو في أجمعوا) في قراءة الرّفع وتكون مشتركة في المعنى بين الفاعل وشركائكم على المصاحبة في قراءة النّصب، فكانت قراءة النّصب هي الأَوْلى حتّى لا يؤدّي إلى اختلاف في المعاني.

ويتضح أنّ ابن الحاجب انطلق من القاعدة النّحوية للتّأصيل للمفعول معه في هذه الآية الكريمة في نصب (شركاءكم) -رأي الجمهور-ثمّ عكس لترجيح هذه القاعدة (المفعول معه)؛ أي من القراءة القرآنية قراءة يعقوب رحمه الله، (الرّفع).

2.1.6 توجيه ابن يعيش للآية الكريمة:

لم يقتصر ابن يعيش على ذكر هذه الآية تحت موضوع المفعول معه إنّما استدلّ بها في توجيهاته النّحوية في موضوع العطف بالحرف تحت فصل عطف الضمير والعطف عليه، ففي موضوع المفعول معه فقد شرح ابن يعيش تعريف الزّمخشري للمفعول معه الذي قال: **"هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع."(ابن يعيش، دت/ج 1، ص437)** قائلا: **"اعلم أنّ المفعول معه لا يكون إلّا بعد الواو ولا يكون إلّا بعد فعل لازم أو منته في التّعدي."(المصدر نفسه، ص437)**.

إذا وقفنا على شرح ابن يعيش لتعريف الزّمخشري للمفعول معه نلاحظ أنّه اقتصر على ذكر الواو فقط دون ذكره لكلمة (بمعنى مع) وكلمة (المنصوب) الذي هو الضّابط الأساسي لهذا التّعريف وعدم إخراجه من خانة المفعول معه لأنّ ثمّ أشياء كثيرة رغم أنّ الواو فيها بمعنى (مع) إلّا أنّ الاسم الذي بعدها لا يكون مفعولا معه، وهذا الرّأي ورد عند ابن الحاجب في الإيضاح مستدلّا ببعض الأمثلة عن هذا الشّرح منها قولك: (كل رجل وضيعته، وما شأن زيد وعمرو؟)(ابن الحاجب، 2005/ج1، ص288)

ففي المثال الاوّل رغم ورود الواو بمعنى (مع) إلّا أنّ كلمة (ضيعته) جاءت مرفوعة وتُعرب خبرا لا مفعولا معه، فذكر المنصوب للتمييز بين هذا (المفعول معه) وهذا (الخبر أو غيره...).

وقد اتبع ابن يعيش طريقة شبه رياضية للوقوف على النّتيجة القائلة بأنّ الواو الكائنة بمعنى (مع) في إعراب المفعول معه، فقال: **"فإذا قلت استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة وكانت الواو و(مع) يتقارب معنياهما وذلك أنّ معنى (مع) الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمّه إليه فأقاموا الواو مقام (مع) لأنّها أخفّ لفظا وتعطي معناها."(ابن يعيش، دت/ج1، ص439)**.

وأضاف قائلا على دلالة العطف في الواو، أن الواو في مذهب العطف وذلك لأنّها في الأصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان: العطف والجمع، فلمّا وضعت موضع (مع) خُلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها(المصدر نفسه، ص440).

والطّريقة الشّبه رياضية التي اعتمدها ابن يعيش يمكن أن تُلخّص كالآتي:

الواو= العطف + الجمع.

مع= الجمع – العطف.

الواو تقارب في المعنى (مع)⟸* أن الواو = العطف + الجمع + الانضمام.

مع = الجمع + الانضمام.

العرب تميل إلى الأخف⟸ واو = مع.

الواو ⊂** مع، ولما خُلعت عنها دلالة العطف أصبحت الواو = مع.

مثاله كما ورد سابقا: استوى الماء مع الخشبة، فطلبا للخفّة⟸ استوى الماء والخشبة.

أمّا فيما يخص التوجيه في الآية الكريمة، فقبل ان يلج إلى بابه بدأ بذكر القراءات وإجماع القرّاء السبعة على قطع الهمزة وكسر الميم وهذا ذكر فيه دلالة على أثر القراءات القرآنية في توجيهه لهذه الآية، وقد اكتفى في هذه القراءة عند السبع نصب (شركاءَكم) بتوجيهين أساسين رغم ورود فيها توجيهات وصلت الأربعة، كما ذكرها صاحب الدّرّ المصون(السمين الحلبي، دت/ج6، ص240-242).

فالتوجيه الأول: ذهب فيه ابن يعيش مذهب ابن الحاجب على أنّ الشركاء بالنّصب، على أنّه مفعول معه وأنّ (الواو) لا للعطف بل للمعية بمعنى (مع) متّبعا في ذلك أبي علي الفارسي في هذا التخريج لفظا لفظا.

ففي توجيه ابن يعيش للآية بالنّصب، قال: **"فذهب قوم إلى أنّه من هذا الباب مفعول معه وذلك لأنّه لا يجوز أن يعطف على ما قبله، لأنّه لا يقال: أجمعت شركائي، إنّما يقال: جمعت شركائي وأجمعت أمري، فلمّا لم يجز في الواو العطف، جعلوها بمنزلة (مع)، مثل: جاء البرد والطيالسة."(ابن يعيش، دت/ج1، ص442)**.

ويظهر من خلال توجيهه هذا أنّه وافق ابن الحاجب في هذا التخريج كما ذكرنا سابقا، وأنّ الإجماع لا يتعدّى إلى الأعيان ولا يقال: أجمعت زيدًا.

والتوجيه الثّاني: فقال فيه بجواز إضمار فعل للشركاء ويكون فعلا لائقا ويصح أن يُحمل عليه الشركاء وهو مذهب محمد بن يزيد المبرّد، الذي قال: **"هو معطوف على المعنى كما قال الشّاعر:**

يا ليت زوجك في الوغى متقلّدا سيفا ورمحا والرّمح لا يتقلّد به لكنّه محمول كالسّيف."(محي الدين الدرويش، 1999/مج3، ص361)فابن يعيش قدّر مضمرا للشركاء، في نظره كان لائقا أي يُحمل عليه الشركاء وكان تقديره: (فأجمعوا أمركم واجمعوا شُركاءَكم)، والفعل المقدّر هو (اجمَعوا) بهمزة وصل لا بقطع وفتح الميم(ابن يعيش، دت/ج1، ص442).

ولم يكتف ابن يعيش في توجيهه لهذه الآية التي أجمع فيها القرّاء السبع على قطع الهمز وكسر الميم بل ذكر قراءة أخرى بوصل الهمز وفتح الميم من أجل تقوية رأيه لهذا التوجيه، فقال: **"روى الأصمعي عن نافع (فاجمَعوا أمركم وشركاءَكم)، بوصل الهمز وفتح الميم فعلى هذه القراءة يجوز أن يكون (شركاءَكم) معطوفا على ما قبله، وأن**

يكون مفعولا معه."(المصدر نفسه، ص442) يدل هذا القول عل أنّ الواو في هذه الآية بمعنى (مع) أي تدل على المعية.

وفي قراءة الرّفع فقد اختلف كل الاختلاف عن ابن الحاجب فيها الذي ذكرها هذا الأخير كشاهد من أجل تقويه حجته في قراءة النّصب للشركاء من أنّه مفعول معه، بينما ابن يعيش ذكرها في موضع آخر وهو موضوع العطف بالحرف في فصل عطف الضمير والعطف عليه.

فذكر العطف على الضمير في ثلاثة مواضع وهو إمّا أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب الموضع أو مجرور الموضع.(المصدر نفسه،ج2، ص280)

والموضع الذي يهمنا كدراسة لهذه الآية هو العطف على الضمير المرفوع الموضع كما جاءت الآية الكريمة في قوله تعالى: {فأجمعوا أمركم وشركاؤكم} وقرأ بقراءة الرفع كل من أبي عبد الرحمن، والحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وسلّام ويعقوب.(أبو حيان الأندلسي، 1993/ج5، ص178)

وذهب ابن يعيش إلى أنّ رفع الشركاء وعطفها على الضمير المستكن في الفعل (أجمعوا) جاء بسبب طول الكلام بالمفعول به (أمركم) وهذا المفعول هو فاصل سدّ مسدّ التّأكيد لأنّه لا يجوز العطف على الضّمير المرفوع الموضع إلّا بالتّأكيد، وضرب عدة أمثلة من الشواهد النثرية ومن القراءات القرآنية لهذا الموضع، فقال: **"فإن كان مرفوع الموضع لم يجز العطف عليه إلّا بعد تأكيده، نحو: زيدٌ قام هو وعمرووقمت أنا وزيد، قال الله تعالى:**﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾(البقرة، 35)، **لمّا أراد العطف على الضمير في (أسكن) أكده بالضمير المنفصل ثم أتى بالمعطوف."(ابن يعيش، دت/ج2، ص280)**، فمن الملاحظ أنّ ابن يعيش اختلف مع ابن الحاجب في هذه الآية، فابن الحاجب ذهب إلى أنّ رفع الشركاء دليل على مشاركة الضمير المستكن في (أجمعوا) أي للفعل، بينما لم يذكر هذا ابن يعيش واكتفى بقوله على أنّ الرّفع يكون بالفصل وطول الكلام.

الآية الثّانية: قال تعالى:﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾(هود، 81).

2.6 الاختلاف بين البدلية والاستثناء (امرأتك)

1.2.6 توجيه ابن الحاجب للآية الكريمة:

اعترض ابن الحاجب في هذه الآية على توجيهات الزّمخشري لها في النصب ولم يكتف بالاعتراض بل ذهب إلى أبعد من ذلك وهو بُطلان هذا التفصيل قطعا عند الزّمخشري لاقتصار هذا الأخير في نصب (امرأتَك) على أنّه مستثنى من (فاسر بأهلك) فقط، بحيث قال: **"جعل القراءة بالرّفع محمولة على البدل من قوله: (ولا يلتفت منكم أحدٌ)، وقراءة النّصب محمولة على الاستثناء من الموجب من قوله: (فاسر بأهلك) وهذا التفصيل باطل قطعا."(ابن الحاجب، 2005/ج1، ص330)**، وبيان ذلك أنّ ابن الحاجب لم يقتصر على استثناء (امرأتَك) من (فاسر بأهلك)

فقط كما جاء على لسان الزمخشري بل تعدّى ذلك على أنّه يُحمل الاستثناء من (ولا يلتفت منكم أحدٌ) كذلك إذا كان قد سرى بها، فالملاحظ أنّه ربط القضية بالسّري أو عدمه.

فقال ابن الحاجب: **"والقضية واحدة، فهو إمّا أن يكون سرى بها أو ما سرى بها، فإن كان قد سرى بها فليس مستثنى إلّا من قوله (ولا يلتفت منكم أحد)، وإن كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله (فاسر بأهلك)** ..."(ابن الحاجب، 2005/ج1، ص330)،فمن خلال القول يتضح أنّ ابن الحاجب لجأ إلى التحليل الذي أورده في تقليب الأوجه الإعرابية لهذه الآية الكريمة الذي يحتمله التركيب، وربطه بالمعنى الذي وُضعت له الآية (السري وعدمه).

إنّ هذا التأويل أو التوجيه لم يتضح في هذا المجال لهذا لجأنا إلى كتاب آخر كان أكثر وضوحا والذي جاء في شرح الكافية للإستراباذي الذي ورد فيه قوله: **"والجواب أن (أسرِ) وإن كان مطلقا في الظّاهر، إلّا أنه في المعنى مقيّد بعدم الالتفات إذ المراد أسر بأهلك إسراء الالتفات، فاستثن –على هذا–إن شئت من (أسر) أو من (لا يلتفت) ولا تناقض."**(الرضي الإستراباذي، 1993/مج1، ص746)، ويتضح من هذا الجواب أنه اعتمد على التحليل الذي أورده ابن الحاجب في تقليب الأوجه الإعرابية لهذه الآية الذي يحتمله التركيب وربطه بالمعنى الذي وضعت له الآية الكريمة (السري أو عدمه).

ويميل ابن الحاجب إلى قراءة الرّفع ويراها الوجه الأقوى رغم قلّة قرّائها، ويرى قراءة النصب هي الوجه الأدنى رغم كثرة قرّائها، فقرأ بالرّفع كل من أبي عمرو، وابن كثير.(أحمد القرطبي،2006/ج11، ص184).

وذكر القرطبي في هامش كتابه من قرأ بالنّصب وهم: نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسّائي.(المصدر نفسه، ص184).

وقال ابن الحاجب: **"ولا بعد أن يكون أقل القرّاء على الوجه الأقوى وأكثرهم على الوجه الذي دونه."ابنالحاجبن 2005/ج1، ص330**)،وقراءة الرّفع تكون عل البدل من (أحدٌ) لأنّ الكلام فيها غير موجب على النّهي وهذا ما وجدناه مفصّلا عن هذا التوجيه في شرح الكافية في هامش الكتاب، وعلّله بقوله: **"قرأه ابن كثير وأبو عمرو على البدل من أحدٌ لأنّه نهي والنّهي نفي، والبدل في النفي وجه الكلام."(الرضى الإستربادي، 1993/مج1، ص746**)،وهذا القول له دلالة عل اعتماد ابن الحاجب على القاعدة النّحوية لتأصيل هذه الآية وتقوية قراءة الرفع الدالة على البدل من النهي.

2.2.6 توجيه ابن يعيش للآية الكريمة:

ظهر أثر القراءات القرآنية في التأصيل للقاعدة النحوية في توجيه ابن يعيش لهذه الآية في قراءة النصب على مبدأ الكثرة (الاطّراد)، ويظهر ذلك من قوله: **"فأمّا قوله تعالى (إلّا امرأتَك) فإنّ الجماعة قرؤوا بالنصب إلّا أبا عمرو، وابن كثير فإنّهما قرآ (امرأتُك) بالرّفع وإنّما كان الأكثر النصب ههنا، لأنّه استثناء من موجب وهو قوله تعالى**

(**فاسر بأهلك**)."(**ابن يعيش، دت/ج2، ص60**)، في هذا التوجيه وافق ابن يعيش ابن الحاجب في جعل الاستثناء (إلّا امرأتَك) من قوله (فاسر بأهلك) لكنّه خالفه في التوجيه الثاني القائل بأنّ الاستثناء يجوز من قوله تعالى: (ولا يلتفت منكم أحدٌ) الذي ربطه ابن الحاجب بالسري مع الأهل، لأنّ ابن يعيش ساير الجماعة على أنّهم لم يجعلوه من (أحدٌ)، معللا ذلك بقوله: "**ولم يجعلوه من (أحدٌ) لأنّها لم يكن مباحا لها الالتفات**."(**المصدر نفسه، ص60**).

وإذا وقفنا على هذا التعليل لابن يعيش وأضفنا له قراءة النصب من الموجب (فاسر بأهلك) نتوصل إلى انّها لم تسر مع لوط قط فقد بقيت مع قومها وأصابها العذاب فمن وجهة نظره إذا بقيت مع قومها فما الدّاعي إلى الالتفات أصلا لهذا لم يجعلوا قرّاء النصب الاستثناء من (أحدٌ)، وعزز قوله بالآية التي تليها قائلا: "... **ويدل على أنّه لم يكن مباحا لها الالتفات قوله تعالى: (مصيبها ما أصابهم)**."(**المصدر نفسه، ص 60**)،وكأنّ ابن يعيش وافق ابن مسعود في قراءة النّصب التي دلّت على أنّ الاستثناء من الأهل وعلى أنّ لوطا لم يسر بها أصلا، وبقيت مع قومها واصابها ما أصابهم من العذاب، ويُقوّي قراءة النّصب هذه الدالة على الاستثناء (إلّا امرأتك) من (فاسر بأهلك) قوله عزّ وجل: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾(الأعراف، 83) ، وقد جاء في تفسير الغابرين أي من الباقين(أحمد القرطبي، 2006/ج11، ص184).

أمّا قراءة الرّفع فقد ضعّفها ابن يعيش مُخالفا ذلك ابن الحاجب الذي رآها الوجه الأَوْلى، ومن منظورنا كرأي فقط، أنّه لم يجد لها مبررا، أو الذي دعاه إلى تضعيفها هو التعليل السّابق للآية حينما ذكر أنّه لم يكن مباحا لها الالتفات وأنّها لم تكن في جُملة من نُهوا عن الالتفات، لأنّها بقيت مع قومها وأصابها ما أصابهم من العذاب لأنّ قراءة الرّفع تكون على البدلية من (أحدٌ) وكأنّها خرجت مع أهل لوط الذين نُهوا عن الالتفات إلّا هي التفتت فأصابها العذاب، وهو لم يجنح لهذا التوجيه.

واستند ابن يعيش في تضعيف قراءة الرّفع على ما ذهب إليه أبو عبيد الذي أنكر قراءة الرفع معللا ذلك بقوله: "**لا يصح ذلك إلّا برفع (يلتفتُ)**."(**المصدر نفسه، ص 184**)؛ أي تصبح (لا يلتفتُ) وبهذا تكون (لا) في الآية الكريمة نافية لا ناهية، ويكون فيها على الخبرية(ابن يعيش، دت/ج 2، ص60)، وكعادته ابن يعيش يستند في تقوية آرائه إلى القراءات القرآنية مؤيّدا هذا التوجيه بآية كريمة، قال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾(مريم، 75)التي جعلها على الخبرية أخرجها من معنى الأمر أو الطلب ومراد الآية الكريمة عنده (مدّه الرحمن مدّا).

استند أيضا ابن يعيش إلى التقييم ولجأ إلى المعيارية في تضعيفه لقراءة الرفع لمخالفة الاطّراد، وقد دعّم قاعدة الاستثناء من الموجب (فاسر بأهلك) وذلك بقياسها على ما ورد في الآية الكريمة من أساليب خادمة لهذا المعنى، وهي بقاء امرأة لوط مع قومها، وعدم الإباحة لها في الالتفات، وتدعيم آرائه بالشواهد القرآنية.

7. **خاتمة:**

وبعد هذه الدّراسة التي قمنا توصلنا إلى جملة من النتائج، وقبل عرض هذه النتائج نتطرّق إلى قضية المنهج عند ابن يعيش وابن الحاجب، فإنّ منهجهما تجسدت فيه ثقافات واسعة منها الثّقافة الفقهية واللّغوية والأدبية والتاريخية والثّقافة المنطقية، والتي جعلاها مستندا ينطلقان منه في توجيه آرائهم النّحوية وتعليلها، ويعودان إليه في تعزيز وترجيح هذه الآراء، ومن هذا المنطلق وممّا سبق من دراسة نخلص إلى مجموعة من النّتائج هي:

– ابن يعيش يذكر اختلاف القراءات ويعتمد على توجيهها وتقوية بعضها البعض على ما جاء به التّنزيل.

– اتّباع ابن يعيش لمنهج أبي علي الفارسي دلالة على منهجه العقلي في توجيهه النّحوي.

–شيوع ظاهرة الاستطراد عند ابن يعيش في توجيهه للآيات الكريمات وحشد الشّواهد والأدلة بكثرة وعدم اكتفائه بدليل واحد من القرآن الكريم أو كلام العرب.

– يتّسم شرح ابن يعيش بغزارة الاستشهاد بالآيات القرآنية دلالة على معرفته بالقراءات، ومعالجتها والموازنة بينها، إضافة إلى الشواهد اللّغوية وشرح مفرداتها.

– وجدنا لابن يعيش ملامح متميّزة لشخصيته من خلال تضعيفه أو قبوله للقراءات القرآنية.

–عرض ابن يعيش لآراء النّحاة لقضية واحدة ونجده يكثر الشّرح ويطنب حتّى يظهر لك تبنّيه للآراء ثمّ يبدأ في تفنيدها الواحدة تلو الأخرى، ويحتكم للرّأي الذي يراه صوابا.

– لم يقتصر ابن الحاجب في قوله بتضعيف التوجيهات وإنّما اعتمد أقوالا أخرى كقوله الأوْلى أو الأظهر.

– ابن الحاجب يعتمد في شرحه على الإيجاز غير المخل الخادم لتوجيه الآيات الكريمات.

– لم يكن توجيه ابن الحاجب لبعض الآيات مبنيا على القاعدة النّحوية المعيارية، بل كان يجمع بين الجانب الفقهي والمعنى المقصود من الآية الكريمة.

– يلجأ ابن الحاجب إلى التّحليل من خلال تقليب الأوجه الإعرابية المختلفة التي يحتملها التّركيب مع ربطها بالمعنى الذي وُضعت له،

– اعتماد كلاهما على القراءات القرآنية للتّأصيل للقاعدة النحوية في أغلب الحالات.

– اتباعهما من خلال هذه الدّراسة المدرسة البصرية في تغليب الآراء وتأصيل القواعد النّحوية.

– اختلاف ابن الحاجب وابن يعيش في الاعتماد على أصول النّحو، فمنهم من يعتمد على السّماع في الجانب الأول ثمّ القياس، ومنهم من يعتمد على التّوجيه الذي يُبنى على القياس، وأحيانا يُعتمد على السّماع والقياس معا في توجيه واحد.

وبناءً على منهج ابن يعيش وابن الحاجب ظهر أثر القراءات في تأصيل القاعدة النّحوية على النحو الآتي:

1-توجيه النّصب على المعية لـ (شركاءكم) كانت مبنية على الجمع بين قراءة النصب وقراءة الرّفع عند يعقوب، لاشتراك (شركاؤكم) مع فاعل (أجمعوا) وهو الواو في المعنى.

2-قراءة النّصب في (امرأتَك) جاءت مبنية على أساس قراءة ابن مسعود التي دلّت على الاستثناء من (الأهل).

3-قراءة الجزم (يغفر لكم) جاءت مبنية على أساس قراءة عبد الله ابن مسعود (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا).

4-قراءة الجزم في (أكن) جاءت مبنية على قراءة الجزم في قراءة حمزة والكسّائي في آية (من يضلل الله فلا هادي له ويذرْهم).

8. قائمة المراجع:

القرآن الكريم

1- الفراهيدي، الخليل بن أحمد ، (2003)، كتاب العين مرتّبا على حروف المعجم، دار الكتب العلمية، بيروت.

2- ابن منظور، (دت)، لسان العرب، دار صادر، بيروت مج4.

3- الزّرقاني، محمد عبد العظيم، (1409)، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1.

4- ابن محمد إبراهيم آل إسماعيل ، نبيل، (2000)، علم القراءات (نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية)،مكتبة التّوبة، الرّياض.

5- ابن منظور، (دت)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج5.

6- الزركشي، (1957)، لبرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

7- ابن محمد البنّا، أحمد، (1987)، اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، عالم الكتب، بيروت، ج1.

8- محيسن، محمد سالم، (1984)، القراءات وأثرها في علوم العربية، ممكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، ج1.

9- محمد إسماعيل، شعبان، (2001)، المدخل إلى علم القراءات، ، مكتبة سالم، مكة المكرّمة.

10- ابن الجزري، محمد بن محمد، (1400)، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين: ، دار الكتب العلمية، بيروت.

11- ابن الجزري، (دت)، النّشر في القراءات العشر: ، تح: علي محمد الضّبع، المطبعة التّجارية الكبرى، ج1.

12- : ابن الجزري، (2012)، منظومة طيبة النّشر في القراءات العشر ،مكتبة ابن الجزري، دمشق

13- العدوي، أحمد، (2006)، القراءات الشّاذة (دراسة صوتية ودلالية)، دار الصّحابة للتّراثطنطا، مصر، مج1.

14- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (دت)، معجم العين، ج6.

15- الراجحي، عبده، (2000)، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

16- السّمين الحلبي، (دت)، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، دمشق،ج6

17- درويش، محي الدين، (1999)، إعراب القرآن الكريم وبيانه: ، دار اليمامة، دمشق،مج3.

18- أبو حيان الأندلسي، (1993)، تفسير البحر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ج5.

الأطروحات:

1- مختار، بن جلّول،(2009م – 2010م)، أثر اختلاف القراءات القرآنية في تكامل الدّلالة ، قسم اللّغة العربية كلية الآداب واللّغات، جامعة ابن خلدون، تيارت.

الهوامش

(*)– رمز يدلّ على كلمة يستلزم.

(**)–رمز يدل على كلمة يحتوي